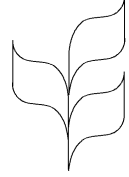


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/5/3/Add.2
28 July 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الخامس
مونتريال، ١٥-١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧
البنءء من ءءول الأعمال المؤقت*

اعتبارات لوضع خطوط ارشادية تقنية لتسجيل وتوثيق المعارف التقليدية

والتهديد الاحتمالي الناشئ عن هذا التوثيق

أولا - مقدمة

- ١- طلب مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٥/٨ باء، الفقرة ٥، من الأمين التنفيذي أن يستكشف امكانية ايجاد خطوط ارشادية تقنية لتسجيل وتوثيق المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وتحليل التهديدات الاحتمالية لذلك التوثيق على حقوق الحائزين للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، مع المشاركة الكاملة والفعالة من المجتمعات الأصلية والمحلية..
- ٢- إعمالا لهذا الطلب، تتضمن الوثيقة الحالية تقريرا عن المنافع والتهديدات الاحتمالية لعملية توثيق المعارف التقليدية وايجاد خطوط ارشادية لتوثيق المعارف التقليدية. ويستمد هذا التقرير من تقرير السيد Preston Hardison، الذي عنوانه " The Advantages and Limitations of Registers " (UNEP/CBD/WG8J/4/INF/9) والمبادئ التي أعربت عنها المجتمعات الأصلية والمحلية وكذلك المشروعات التي تقوم في الوقت الحاضر باعداد خطوط ارشادية لتوثيق المعارف التقليدية. ويتضمن التقرير تحليلا للمنافع والتهديدات الاحتمالية التي تنشأ عن توثيق المعارف التقليدية ويقترح مشروع توصيات كي ينظر فيها الفريق العامل. وتمت مشاوره المجتمعات الأصلية والمحلية من خلال الفريق الاستشاري المعني بالمادة ٨ (ي). وتعليقات الفريق الاستشاري مسجلة في تقرير الفريق الاستشاري المعني بالمادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام (UNEP/CBD/WG8J/5/INF/11)، وقد أخذت أيضا تلك التعليقات في الحسبان في اعداد هذه الوثيقة.
- ٣- يبني التقرير على المجموعة المتنامية من الخطوط الارشادية لتوثيق المعارف التقليدية. والبرامج لصياغة الخطوط الارشادية تقوم بوضعها المنظمات الدولية والحكومات والرابطات المهنية والمجتمعات الأصلية والمحلية. ومما هو جدير بالذكر أن

ثالثاً - استكشاف امكانية وضع خطوط ارشادية تقنية لتسجيل وتوثيق المعارف التقليدية

ألف - مبادئ وأغراض

٧- ان مبادئ OCAP^٥ هي ارشاد مفيد للاعتبارات الأساسية التي ينبغي أن تساند أي نظام للتسجيل والتوثيق، إذ انها توفر نظرة فاحصة الى العلاقات بين المجتمعات الأصلية والمحلية ومعارفها التقليدية. وعبارة "OCAP" معناها "ownership, control, access and possession" أي "الملكية والتحكم والحصول والحيازة" وتعني بذلك ما يلي: (١) أن المجتمع أو الفريق يملك معلومات ملكية جماعية، بنفس الطريقة التي يملك بها الفرد معلوماته الشخصية؛ (٢) ان المجتمعات الأصلية والمحلية انما هي حدود حقوقها عندما تسعى الى التحكم في جميع جوانب البحث وادارة المعلومات التي لها وقع عليها؛ (٣) ان المجتمعات الأصلية والمحلية يجب أن يكون لديها امكانية الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بها وبمجمعاتها، بصرف النظر عن وجود تلك المعلومات فعلا، ولها حق ادارة واتخاذ قرارات بشأن الوصول الى المعلومات الجماعية الخاصة بها؛ (٤) ان المجتمعات الأصلية والمحلية ينبغي أن تكون حائزة للتحكم الفيزيقي في البيانات.

٨- ان المجتمعات الأصلية والمحلية وغيرها تسعى الى أن تصل الى أهداف مختلفة في ايجاد قواعد بيانات وسجلات. فمثلا ان السجلات، بوصفها احدى أشكال التوثيق والتسجيل، قد أنشئت لغرض تنظيم المعارف للسماح بحمايتها على نحو أفضل وادارة شؤون الموارد الجماعية بطريقة أحسن. وكما سبق مناقشة ذلك، فان الوثائق يمكن تنفيذها باعتبارها وسيلة لحماية المعارف التقليدية ضد طائفة من التهديدات.

٩- ونمط الحماية المنشودة يجب النظر اليه عند صياغة برامج التوثيق والتسجيل، في سبيل الاستجابة للاحتياجات المستهدفة. ويمكن أن تكون المرنة لازمة لكفالة أن تكون خطة للتوثيق أو للتسجيل ملائمة للوفاء باحتياجات كل مجتمع. وبالإضافة الى ذلك لا بد من ايجاد تمييز بين الأنواع المختلفة والمستويات المتباينة من المعرفة التقليدية.

١٠- ان بعض أغراض قواعد البيانات الموجودة هي الحفاظ والصون للمعارف التقليدية بتسجيلها وتوثيقها، لحمايتها ضد المنح غير السديد لحقوق الملكية الفكرية بتوفير اثباتات على وجود امتلاك فني سابق، ورفع مستوى المجتمعات فيما يتعلق بقيم المعرفة التقليدية وتوفير الحفظ وتعزيز الموارد الطبيعية على المدى الطويل وعلاقتها وما يتصل بها من معارف تقليدية، مع توفير المعلومات للأطراف التي قد تكون مهتمة بالحصول على المعلومات المتاحة في السجل في مقابل رسم واستعمال جزء من النظام التشريعي لتأكيد الحقوق على المعارف التقليدية، شاملة الحقوق القائمة على أساس الملكية الفكرية والحقوق غير القائمة على أساس الملكية الفكرية (مثل الأنظمة الحمائية الفريدة المختلفة (sui generis)).

١١- ان بعض قواعد البيانات، مثل قواعد بيانات المعارف التقليدية للمجتمعات، تخدم عدة أغراض مثل كونها سندا ومدخلا في التخطيط الحكومي، ومزيد من تربية المجتمع وادارة المعارف واعادة انعاش الممارسات التقليدية واعادة انعاش اللغات التقليدية. وبالإضافة الى ذلك، يبدو أن تنمية قواعد البيانات هذه قد أسهمت في ايجاد تبادل للاتصالات والمعارف بين المجتمعات الأصلية والمحلية. وهذا التبادل يمكن أن يكون مثلا تبادلا بين التكنولوجيات المستعملة لتسجيل وادارة المعارف التقليدية.

١٢- على سبيل المثال ان مشروع الـ Gwich'in Environmental Knowledge Projects^٦ تسعى الى توثيق وتسجيل Elders' traditional knowledge أي المعلومات التقليدية الموجودة لدى الشيوخ في سبيل الحفاظ بها للأجيال القادمة ولكن أيضا في سبيل السماح باتخاذ قرارات على أساس من المعلومات السابقة الأفضل، بشأن ادارة الموارد وغير ذلك من الأمور. وقد أسفر

^٥ The OCAP principles were set forth by the National Aboriginal Health Organization (NAHO) and its First Nations Centre. NAHO is a Canadian organization. More information on the OCAP principles is available http://www.naho.ca/firstnations/english/ocap_principles.phpat:

^٦ كندا الشمالية الغربية.

المشروع عن اصدار كتب و ايجاد قاعدة بيانات للمعلومات. ولا يبدو أن حقوق الملكية الفكرية هي شاغل أساسي لاجاد النظام، ولكن المشروع في حد ذاته وباعتباره مرتكزا الى قاعدة البيانات يمكن أن يكون بالتأكيد مفيدا في اثبات حقوق الملكية الفكرية.

١٣- ان قواعد البيانات وغيرها مثل قواعد البيانات الخارجية للمعارف التقليدية، يمكن أيضا أن توفر حماية من حقوق الملكية الفكرية غير المرغوب فيها، التي تطالب بها كيانات خارجية خارجة عن نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية. وهذه الحماية أصبحت ممكنة لاستعراض براءات الاختراع لأن قواعد البيانات توفر اثباتا عن الامتلاك السابق للمعرفة. وبالإضافة الى ذلك، فإن قواعد البيانات يمكن أن توفر معلومات عن الحقوق الجماعية للابتكارات، اذا ما اعترفت بتلك الحقوق القوانين الوطنية أو القانون الدولي. ويمكن أن تكون كذلك اداة فعالة يمكن من خلالها للمبتكرين المحليين وأصحاب الأعمال المحليين أن يتصلوا بالمستثمرين. وتوثيق وتسجيل المعارف يمكن أيضا استعماله في نظام للملكية الفكرية، كأداة للحصول وتقاسم المنافع أو في سياق الأسرار التجارية. بيد أن القضية الهامة لهذه الحماية من براءات الاختراع ومن حقوق الملكية الفكرية الأخرى هي قضية الملكية العامة، وهو أمر تجري مناقشته فيما يلي.

١٤- في هذا التقرير عن سجلات وقواعد بيانات المعارف التقليدية يقدم Hardison عدة ملاحظات، مفيدة للنظر في الخطوط الارشادية للتوثيق. ان Hardison يجد أن السجلات وقواعد البيانات كانت أكثر ما تكون فائدة في السياق الوطني، حيث تملك البلدان التحكم السيادي وتعمل في سياق الترتيبات البناء مع المجتمعات المحلية والأصلية، داخل أراضيها، بشأن عناصر نظام الملكية الفكرية. وبالإضافة الى ذلك، فإن تلك السجلات وقواعد البيانات قد استعملت على أفضل نحو كجزء من اطار مصمم لحماية المعارف التقليدية. وقد نوه Hardison بأن قواعد البيانات والسجلات ينبغي أن تستجيب لأهداف الاجتماعات الأصلية والمحلية في مجال الحماية. وهو يقترح خليطا من تدابير حقوق الملكية وحقوق غير الملكية لاستعمالها لتحقيق الأهداف المختارة، مع استعمال التمييز بين المعارف التقليدية المقبولة للمجتمعات الأصلية والمحلية نفسها، مع الفصل بين الأدوار المختلفة. ان التسجيل والتوثيق للمعارف التقليدية ينبغي طبيعيا أن ينطوي على تعاون مع المجتمعات الأصلية والمحلية والضالعة في الموضوع ومن الناحية المثلى مع حقوق ملكية هذه المجتمعات، على الرغم من أن ذلك لم يتسن دائما في الماضي. وبعض قواعد البيانات قد تم وضعها بقليل أو بدون مدخلات من المجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك أمر لا يزال شاغلا كبيرا لبال تلك المجتمعات.

١٥- ان قواعد البيانات وغيرها من مشروعات التوثيق هي أمور مفيدة جدا عندما تكون جزءا من اطار أوسع لحماية المعارف التقليدية. وعلى الرغم من الخصائص الأنفة الذكر وعلى الرغم من أن خطط التوثيق والتسجيل تبدو جذابة، فقد أشير الى أن كثيرا من هذه المشروعات ينبغي ألا تقف بذاتها في فراغ قانوني. وعلى هذا الأساس، فإن أية حكومة أو كيان خارجي خارج نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية، يريد ايجاد مشروعات توثيق وتسجيل، ينبغي أن ينظر الى اطار الملكية الفكرية الوطنية، وغير ذلك من الأمور المتصلة به. وقوانين الملكية الفكرية ولوائحها قد تثبط الغرض من مشروع التوثيق والتسجيل ان لم تكن قد أخذت في الحسبان تماما منذ البداية. ومن المرغوب فيه جدا أن يكون زمام مشروعات التوثيق في يد المجتمعات الأصلية والمحلية، وأن تكون الملكية في يد المجتمعات ذات الصلة. ان هذه المشروعات ينبغي أن تقتضي بناء القدرة واعادة تزويد المجتمعات المعنية بما يلزمها من موارد.

١٦- ان آليات الحماية الفريدة (*sui generis*)، ينبغي أن ينظر اليها باعتبارها مطلبا مصاحبا لازما لتوثيق وتسجيل المعارف التقليدية. وقد اقترح البعض أن أنظمة فريدة من حماية المعارف التقليدية أمر قد يكون مرغوبا فيه لأغراض مثل التغلب على صعوبة التمييز بين الملكية العامة والملكية الخاصة. وهذه الأنظمة القانونية الفريدة من شأنها على الأرجح أن توفر الحماية للمجتمعات الأصلية والمحلية وللمعارف التقليدية، لأنها تكون أشد ملاءمة لطبيعة المعارف التقليدية وللمستلزمات حمايتها. ان الأنظمة الفريدة من شأنها أن تجعل قواعد بيانات المعارف التقليدية أقرب الى الغرض المنشود منها.

باء - العمل الجاري بشأن الخطوط الارشادية

١٧- قبل أن تنتظر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أو تنتظر المجتمعات الأصلية والمحلية في هل تواصل النظر في الخطوط الارشادية لتوثيق المعارف التقليدية من المهم أن يلاحظ أن عدة منظمات أخرى ومجموعات أخرى أخذت في الوقت الحاضر في انتاج خطوط ارشادية أو قد أصدرت فعلا وثائق لارشاد توفيق وتسجيل المشروعات المتعلقة بالمعارف التقليدية. وأية خطوات من جانب

اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن صياغة الخطوط الإرشادية ينبغي القيام بها في انسجام مع ما يوجد من خطوط إرشادية للتوثيق ولعمل المنظمات الأخرى.

١٨- ان منظمة وايو آخذة في انتاج محفظة أدوات لإرشاد عملية التوثيق والتسجيل للمعارف التقليدية. وقد أسدت تلك المنظمة مشاورة مفيدة فيها بيان لمشروع الخطوط العريضة لمحفظة الأدوات، وذلك للتشاور مع أصحاب المصلحة. وسيكون وضع محفظة الأدوات في صيغتها النهائية قائما على أساس مدخلات مستمرة من الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين في عمل اللجنة الحكومية الدولية للملكية الفكرية والموارد الجينية، والمعارف التقليدية والفلكلور، بما في ذلك ممثلين عن المجتمعات الأصلية والمحلية وعن طائفة واسعة من غيرهم من أصحاب المصلحة، مع التركيز على الاختبارات الميدانية لمحفظة الأدوات، في تعاون مع المجتمعات المعنية ومع المبادرات الأخرى للمعارف التقليدية والمتصلة بالموارد الجينية. وتركز محفظة الأدوات على ادارة شواغل الملكية الفكرية خلال عملية التوثيق، وتعتبر أيضا عملية التوثيق نقطة بداية لإدارة أكثر نفعاً للمعرفة التقليدية، بوصفها إحدى الموجودات الفكرية للمجتمع وموجوداته الثقافية. والخطوات التالية في ايجاد محفظة أدوات المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي المشاورات والاختبارات الميدانية والترجمة والتوزيع. ومما هو جدير بالاهتمام أنه قد ذكر أن هذه المحفظة من الأدوات ترمي الى صياغة أسئلة تحتاج الى تفكير والى المساعدة على ايجاد الأجوبة على تلك الأسئلة، بدلا من توفير ردود جاهزة على الأسئلة المتوقعة. وفي المشاورات الخاصة بمحفظة الأدوات، كان تحديد الأهداف المنشودة من عملية التوثيق والتسجيل أمرا منوها به في جميع الأقسام. والعنصر الآخر الذي يقع عليه تركيز هو التحكم في التوصل الى المعلومات أو الى كشف النقاب عنها. وعناصر الملكية الفكرية ينظر فيها في محازاة بينها. ومؤتمر الأطراف قد وافق فعلا على توزيع المعلومات الخاصة الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية (مثل محفظة الأدوات) المتاحة من خلال آلية تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية^٧. ومما لا داعي الى ذكره أن أية خطوط إرشادية تضعها الاتفاقية ينبغي ألا تكون ازدواجاً لعمل المنظمة العالمية المذكورة.

١٩- ان أنظمة (LINKS) Local and Indigenous Knowledge Systems التابعة لليونسكو قد بدأت مشروعا لإنشاء كتاب مرجعي لتوثيق المعارف التقليدية. ومشروع LINKS قد أنشئ للتمكين من تعزيز تسيير الشؤون المتعلقة بالتنوع البيولوجي في نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية. وبصفة خاصة، ان التركيز على المشروع هو تحديد موقع المعارف الأصلية والمحلية في نطاق تنمية مستدامة من خلال تعزيز مشاركة المجتمعات في ادارة الموارد ومبادرات التنمية. والكتاب المرجعي الخاص بتوثيق المعارف التي لدى المجتمعات الأصلية من شأنه أن يوفر مفاهيم إرشادية ومنهجيات ومراحل ومؤشرات لتوثيق المعارف التقليدية وتطبيقها. والمقصود من ذلك هو تعزيز التعاون المنصف بين العلم الحديث والعلم المحلي في التنمية المستدامة وفي الحماية البيئية. وهو يرمي أيضا الى تعزيز وحفظ المعارف لدى المجتمعات الأصلية سواء داخل المجتمعات أو عبر الأجيال المختلفة. والمشروعات الرائدة في جزر سليمان وفي فانواتو تشمل مدارس ومجتمعات محلية في توثيق وتعلم المعارف التي لدى المجتمعات الأصلية، وهذا نشاط قد جرى منذ عام ٢٠٠٥.

٢٠- ان الرابطة الأمريكية لتعزيز العلوم قد أنتجت كذلك كتابا مرجعيا عن كيفية توثيق وحماية المعارف التقليدية من خلال حقوق الملكية الفكرية وغير ذلك من الأدوات القانونية. والمشروع الذي عنوانه "A Handbook on Issues and Options for Traditional Knowledge Holders in Protecting their Intellectual Property and Maintaining Biological Diversity"، هو مشروع قد صمم لجعل قضايا حماية الملكية الفكرية وخياراتها أقرب الى التفهم بالنسبة لمن يحوزون المعارف التقليدية ولمنظمات حقوق الانسان وغير ذلك من المهنيين القانونيين العاملين مع المجتمعات الأصلية والمحلية. ويعني ذلك مساعدة حائزي المعارف التقليدية على تبين آليات الحماية التي يمكن تطبيقها في نظام حقوق الملكية الفكرية الجاري في الوقت الحاضر. والتوثيق والتسجيل منظور اليهما نظرة عامة فيما يتعلق بآليات حماية الملكية الفكرية المتصلة بهذا الموضوع. وهناك أيضا مقترحات تتعلق بتوثيق المعرفة.

^٧ ان القرار ١٠/٧ واو، الفقرات ٣٥-٣٨ يطلب من المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تجعل المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحماية المعارف التقليدية متاحة من خلال آلية تبادل المعلومات.

٢١- ان المعهد الدولي لاعادة البناء الريفي، وهو مؤسسة يساندها المركز الدولي لبحوث التنمية ومشروع Heifer Project International، قد نشر كتابا عنوانه "Recording and Using Indigenous Knowledge: A Manual"^٨ وهو معروف في المعتاد بعبارة الكتاب المرجعي للمعارف التي لدى السكان الأصليين. ومن ضمن القضايا التي يعالجها هذا الكتاب، يناقش الكتاب ثلاثين منها لتسجيل ومعالجة المعارف التي لدى السكان الأصليين ويتضمن أكثر من عشرين دليلا للأسئلة، فيها الخطوط العريضة لمحتويات الكتاب المطلوب النظر فيها عند تسجيل المعارف التي لدى السكان الأصليين.

٢٢- ان ادارة الشؤون الهندية وادارة التنمية الشمالية في كندا قد وضعت "Community Guide to Protecting Indigenous Knowledge". ويناقش هذا الدليل شؤون التوثيق والتسجيل الى حد ما، ولو انها ليست الموضوع الرئيسي الذي يركز عليه الدليل. والهدف المذكور من اصدار هذا الدليل هو تمكين المجتمعات من الاعتراف والحماية والحفظ والتقاسم لمعارفها بما يتمشى مع أهدافها وتقاليدها. ويركز الدليل على تنظيم المجتمع والتخطيط له، وجمع وتقييم المعلومات وتنمية وتنفيذ خطة عمل قائمة على أساس المجتمعات الموجودة.

٢٣- وبالإضافة الى ذلك، ان كثيرا من المجتمعات الأصلية والمحلية قد قامت بصياغة خطوطها الإرشادية الذاتية لاجراء البحوث وتوثيق المعارف في مجتمعاتها^٩. وبالإضافة الى ذلك، هناك بعض الخريجين من الدارسين يعملون حاليا أو يسعون الى العمل في مشروعات متعلقة بإنشاء خطوط إرشادية أو قواعد بيانات لتوثيق وتسجيل المعارف التقليدية في مناطق مختلفة من العالم.

٢٤- نظرا لمقدار النشاط الخاص بالخطوط الإرشادية لتوثيق المعارف التقليدية، من المهم النظر الى ماذا تكون عليه "القيمة المضافة" المتمثلة كذلك في متابعة ايجاد خطوط إرشادية للابتكارات والممارسات الخاصة بمعارف المجتمعات الأصلية والمحلية، في اطار الاتفاقية.

رابعا - القضايا والشواغل الخاصة بتوثيق وتسجيل المعارف التقليدية

٢٥- على الرغم من أن تسجيل وتوثيق المعارف التقليدية قد يكون فيه بعض امزيا، فمن المهم أن يلاحظ أن الطريقة التي تجري بها هذه العملية تحدد هل المجتمع سينتفيد فعلا منها أو هل ستكون العملية ضارة بفوائد ومعارف المجتمع. وبالإضافة الى ذلك، فان العوامل الخارجية مثل قوانين ولوائح الملكية الفكرية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان قبل أن تصبح تهديدا للأهداف لأي مشروع خاص بالتوثيق والتسجيل. وطبقا لما يقوله Hardison ان القضايا التي أثارها سجلات المعارف التقليدية هي: الموافقة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات؛ والعملية التي تتمثل في كيف تصبح المعارف مسجلة ومحقة؛ وملكية البيانات في قاعدة البيانات وموقع التحكم في التوصل الى المعلومات المسجلة. وهذه القضايا وغيرها ستعالج بايجاز فيما يلي.

٢٦- مع مراعاة الشواغل التي أثرت في هذه الوثيقة قد يكون من الضروري وضع خطوط إرشادية خصوصا لتبسيط الضوء على قضايا الموافقة الحرة المسبقة عن علم، وبشأن المشاركة الكاملة والفعالة وبشروط منفق عليها تبادلها في سياق الحصول وتقاسم المنافع الخاصة بالموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية وفي مجال وضع نظام دولي. والاعتبارات وتباين الأغراض المبينة أعلاه أمر يوضح أنه اذا كان هناك حقا اهتمام بايجاد قواعد بيانات للمعارف التقليدية، فهناك عدة عناصر ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. والخطوات النهائية في مشروع للتوثيق والتسجيل هي أمر مرتين بمن يقوم بصياغتها ومن المرغوب فيه جدا أن تكون المجتمعات الأصلية والمحلية نفسها هي من يقوم بوضع وامتلاك أي نظام لمثل هذا التوثيق. ولذا فان استعمال مثل هذا النظام للتوثيق أو التسجيل ينبغي أن يكون أمرا اختياريا للمجتمعات الأصلية والمحلية، المقصود أن تستفيد منها. وينبغي أن تركز هذه الخطط للتوثيق أو التسجيل الطوعي أن تركز على أن لا يصبح ذلك مطلبا اجباريا للحماية الوطنية أو الدولية القانونية للمعارف التقليدية. وفي

^٨ يمكن طلب هذا الكتاب بالعنوان: http://www.iirr.org/bookstore/index.php?product_id=27

^٩ مثلا: the Traditional Knowledge Research Guidelines of the West Kitikmeot Slave Study, on line at http://www.wkss.nt.ca/HTML/06_Research/06_tkResearchGuide.htm and the Australian Institute for Aboriginal and Torres Strait Islander Studies – Guidelines for Ethical Research in Indigenous Studies at http://www.aiatsis.gov.au/_data/assets/pdf_file/2290/ethics_guidelines.pdf /...

سبيل جعل الخطوط الإرشادية الاحتمالية مفيدة لأية مجتمعات أصلية أو محلية بقدر الامكان، فان الترجمة الى لغات محلية أمر يكون مرغوبا فيه جدا. والواقع أن المجتمعات الأصلية والمحلية التي تصدر قرارا عن علم تام سابق لتوثيق معارفها الذاتية وابتكاراتها وممارساتها، يمكن أن تنظر في فعل ذلك بلغاتها الأصلية لكفالة أن يكون النظام أشد فعالية كأداة للمجتمع المقصود.

ألف - قضايا متعلقة بالثقافة

٢٧- ان القضية الأساسية في توثيق وتسجيل المعارف التقليدية تدور حول الآراء الثقافية المرتبطة بهذه المعارف وبالصدام الذي لا مفر منه بين النظم القانونية العرفية والنظم القانونية الوطنية وكذلك مرتبطة بمخاطرة الاستغلال الثقافي المرتبط بتوزيع المعرفة. والمعارف التقليدية هي في لب أو على الأقل هي جزء هام من هوية المجتمعات الأصلية والمحلية. ومما هو باد أن مثل هذه المعارف قد تم تجميعها وحفظها من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية نتيجة لخبرة طويلة في مكان معين. وهي أمر يحدد ويبلغ عن وجود نمط خاص من الحياة. وعلى هذا الأساس، ان المعارف التقليدية لا يمكن فصلها عن السياق الثقافي والبيئي التي تطورت فيه. وهذا السياق يحتاج الى أن يؤخذ في الحسبان في توثيق وتسجيل المشروعات، ويمكن أن يؤدي الى بعض الصعوبات. وبالإضافة الى ذلك، وبسبب أهميته الثقافية انه يقتضي درجة عالية من احترام أي انسان يستعمله، أو يقوم بتوثيقه أو بنشره.

٢٨- في سبيل توضيح المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن التضارب بين المفاهيم المختلفة، ان المجتمعات الأصلية والمحلية لا تنظر بصفة عالمية الى تراثها الثقافي البيولوجي باعتباره "موارد" ممكن تحويلها، ولكن تعتقد تلك المجتمعات بصفة أهم أنها جزء من تراث مقدس ينظمه القانون العرفي ويحدد حدود الاستعمالات المقبولة فيه. والموارد البيولوجية مرتبطة ارتباطا وثيق بمفاهيم "الحراسة" و "القرابة" أكثر مما هي مرتبطة بالملكيات والموارد القابلة للتحويل. وعلى هذا الأساس فان تسجيل والتوثيق الموجهان نحو معرفة "لا يمكن المساس بها" قد لا تكون سديدة لتوفير جميع المعارف وعلاقتها بالبيئة المحيطة بها.

٢٩- هناك موضوع مقلق آخر متعلق بالطبيعة المرنة والتوأمية للمعارف التقليدية. فالمعارف التقليدية تنتقل في المعتاد من خلال انقل السماعي، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة المحيط بها والموارد التي تكتنفها وهي قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة، ويبدو بذلك أن توثيق وتسجيل المعارف التقليدية يمكن أن يكون أساسا غير متمش مع طبيعته المرنة والتوأمية. ومن يملكون المعارف التقليدية يخشون أن التوثيق يمكن أن يجمد كلا من الثقافة والمعرفة ويعرقل تطورها المستمر، بما في ذلك توصلها الى ابتكارات.

٣٠- وهناك جدل مماثل موجود في دائرة التعديلات الثقافية التقليدية وحقوق الملكية الفكرية مثل حقوق التأليف. وفي دائرة التعبيرات الثقافية التقليدية، قد ذكر أن حقوق التأليف وغيرها من أشكال حماية الملكية الفكرية قد تعرقل فعلا نقل تلك التعبيرات الثقافية التقليدية. غير أن حق التأليف ليس منظورا اليه بصفة عامة كآلية للحماية الفكرية لصون المعارف التقليدية، التي لا تعتبر تعبيراً ثقافياً تقليدياً.

٣١- ان أية لغة تقليدية مستعملة لوصف الموارد أو استعمال تلك الموارد، قد لا تكون متوائمة مع التوثيق، اذا كانت هذه اللغة غير موجودة على الكمبيوتر. وقد لا يكون من المناسب تسجيل المعرفة بلغة غير اللغة التي يتم التحدث بها لدى المجتمعات التي يعينها الأمر، لأن بعض المفاهيم قد تضع في عملية الترجمة. فمثلا ان الوصف التقليدي للاستعمالات التي تتم باحدى الموارد قد لا تكون على درجة من التحديد لحمايتها بحق التأليف، وذلك لأن بعض الوصف التقليدي لن يستعمل على الأرجح التعبيرات الطبيعية الغريبة لوصف الاستعمالات. وقد يلاحظ أيضا أن الترجمة، مهما كانت حريصة، قد يضيق منها بعض المعنى الأصلي للألفاظ المستعملة في بعض المفاهيم، وبعض الألفاظ المستعملة في اللغة التقليدية قد لا توجد في لغة قاعدة البيانات.

٣٢- ان هذه القضايا الثقافية المبينة أعلاه تدل على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في عملية التوثيق والتسجيل، وكذلك في صياغة الخطوط الإرشادية أو ايجاد النطاق القانوني الكامن الخاص بالمعارف التقليدية. ان الخطوط الإرشادية ينبغي أن توضع في تعاون مع المجتمعات الأصلية والمحلية وأن تكون انعكاسا لمبدأ المشاركة الكامنة والفعالة ولتحكم المجتمعات في خطط التوثيق والتسجيل. والمشاركة الكامنة والفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية أمر يساعد كذلك على تقليل مخاطر الاستغلال بالنسبة لثقافة معينة. ويمكن أن تعالج الخطوط الإرشادية كيفية جعل مشروعات التوثيق والتسجيل متمشية مع احتياجات وشواغل المجتمعات الأصلية والمحلية، وتكون بذلك أقرب الى الوفاء بأهداف المشروع فيما يتعلق بحفظ وحماية المعارف التقليدية.

باء - قضايا الملكية

٣٣- على غرار ذلك، فإن القضايا المتصلة بالملكية وتحديدها هي أمر شديد الأهمية أيضا. فمثلا يبدو من غير الملائم أن تجعل الموارد التي تعد مملوكة للمجتمعات تعد موارد مخصصة ومسوّقة. وطريقة "امتلاك" الموارد التي تدار أو تحول إلى أو بين المجتمعات الأصلية والمحلية، وكذلك المفاهيم التي من قبيل الملكية العامة هي أمور لا تتماشى بالمعتاد مع المفاهيم الغربية للملكية. وهذه القضية - أي قضية الملكية - أمر يضرب جذوره في المفاهيم الثقافية كما سبق بيان ذلك.

٣٤- هناك قضايا أخرى متصلة بالملكية تتعلق بمن ينبغي له أن يملك المعارف الموجودة في نطاق قاعدة البيانات ومن ينبغي له أن يستفيد منها. ان المشكلات يمكن أن تثور مثلا عندما تكون بعض المعارف التقليدية مشتركة بين عدة مجتمعات، وعندما تكون المعارف التقليدية متصلة بأنظمة إيكولوجية موجودة في أكثر من دولة واحدة (عبر الحدود) أو ينبغي أن يستفيد من استعمال المعارف التقليدية المحمية التي تترد إلى الدولة، وليس إلى المجتمعات المعنية. وقد أعرب عن قلق بشأن الفراغ القانوني الذي يوجد فيه التنوع البيولوجي الحالي وسجلات المعرفة. ومما يخشى أن التوثيق دون قرار قانوني واضح فيما يتعلق بالتحكم في المعلومات يمكن أن يكون له عواقب احتمالية خطيرة وغير مرغوب فيها.

٣٥- كما نوه بذلك Hardison، هناك جدل بشكل الفروق بين حقوق الحائزين وحقوق أصحاب المصلحة. وفي قانون الملكية الفكرية الدولي والوطني، هناك في المعتاد توازن بين تخصيص الحقوق للمستعملين والمنتجين للمعارف. بيد أنه، فيما يتعلق بمسألة المعارف التقليدية، ان الموضوع ليس موضوع منح حقوق ولكنه الاعتراف بحقوق تجعل هذا التوازن بين الحقوق والواجبات، أي بين من يجوزونها وأصحاب المصلحة فيها، أمرا صعب التحقيق خصوصا اذا كانت قضايا السيادة والحكم الذاتي للمجتمعات الأصلية والمحلية مضافة إلى الموضوع. وينبغي أن يلاحظ أن بعض الدول في المعايير الدولية مثل ILO 169، تعترف بالشعوب الأصلية وتعترف بحقوق تلك الشعوب المسبقة عن علم، في الملكية والتحكم في معارفها وثقافتها التقليدية وفي صلاحية ما لديها من قانون عرفي في اصدار القرارات المتعلقة باستعمال تلك القيم.

جيم - القضايا المتعلقة بالحصول

٣٦- ان القضايا المتعلقة بإمكانيات الحصول على المعارف التقليدية الموثقة والقضايا التي من قبيل الموافقة المسبقة عن علم، وعلى الشروط المتفق عليها تبادلها وعلى المشاركة الكاملة والفعالة، هي قضايا معقدة قد أشير إليها في الاتفاقية وفي مقررات مؤتمر الأطراف وتم استكشافها في عدة وثائق أعدت في نطاق الاتفاقية. وهذه القضايا يمكن أن تكون أهم الشؤون المطلوب معالجتها فيما يتعلق بتمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من توثيق وتسجيل معارفها. وبعض هذه المفاهيم ينبغي أن تقوم بإبلاغ المعلومات الخاصة بأية عملية توثيق وتسجيل، تتم في نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية. وهناك عدة وثائق وبروتوكولات وخطوط إرشادية خاصة بالبحث، مطلوب اجراؤها في نطاق المجتمعات، قد تم انتاجها من جانب مجتمعات أصلية ومحلية مختلفة في العالم كله، وينبغي أن تكون هذه هي نقطة البداية للأطراف المهتمة بمتابعة توثيق المعارف التقليدية.

٣٧- وكما ذكر في مشروع محفظة أدوات المنظمة العالمية للملكية الفكرية فان نقطة الدخول إلى المعارف التقليدية وما يرتبط بها من موارد جينية أمر أساسي لتحديد ما اذا التوثيق مفيدا أو ضارا. والموافقة المسبقة الحرة عن علم تلعب دورا هاما في إمكانية الوصول هذه وتلمس عدة جوانب من عملية التوثيق والتسجيل. فمثلا، كما ذكر Hardison، ان مفهوم الموافقة المسبقة الحرة عن علم يلعب دوره بشأن المعرفة المفروض منها أن تحفظ سرية، ولكنها مسجلة وموثقة لمصلحة الأجيال القادمة. والموافقة الحرة المسبقة عن علم تحدد من الذي يمكن أن يصل إلى المعارف وبأية شروط. بيد أن التحكم في عملية الوصول، ليس فقط هاما بالنسبة للمعارف السرية ولكنه كذلك لأي نوع من المعارف يمكن أن تسعى إليها المجتمعات للمحافظة على التحكم فيها، وخصوصا المعارف الذي لا يعني أن تكون جزءا من الملكية العامة. والتحكم في الوصول إلى المعارف هو أيضا عنصر هام من عناصر الملكية والحيازة.

٣٨- بيد أن بعض قواعد البيانات قد أوجدت دون الموافقة الحرة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، لأن من أنشأوها قد شعروا أن المعرفة كانت جزءا من الملكية العامة، أي أنه يكشف النقاب عنها لغير الأعضاء في المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية، لأنها لا تقتضي مثل تلك الموافقة. وهناك قواعد بيانات أخرى لا تتضمن بيانات عما اذا كانت قد أنشئت بالموافقة

المسبقة عن علم من جانب من يحوزون المعرفة. وهذا بالطبع يثير قضايا سوء استعمال المعارف التقليدية واحترام المجتمعات الأصلية والمحلية وتقافاتها بالإضافة الى استبعاد المجتمعات الأصلية والمحلية من الاستفادة من الملكية الفكرية.

٣٩- ان خصوم التوثيق والتسجيل للمعارف التقليدية يحتاجون أن قواعد البيانات والسواند الأخرى المشابهة تجعل التوصل الى المعارف التقليدية أسهل للكليات الخاصة التي تسعى الى استثمار المعارف والموارد. ويمكن للمعارف أن تستعمل كقاعدة للبحث والتنمية أو لنقفي منتجات جديدة (مثل المواد الصيدلانية ومواد التجميل)، التي تفي بمعايير طلبات براءات الاختراع والتي لا تتشئى التزامات للشركات التي لا تشرك المجتمعات المعنية في أي جزء من منفعتها. وعلى هذا الأساس، فان قواعد البيانات يمكن أن تسهل الحصول للكليات الخاصة دون أن تضمن الحماية الكاملة وتقاسم المنافع للمجتمعات المعنية.

٤٠- ان خطوط بون الارشادية بشأن التوصل الى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع^١ تقضي بأن المجتمعات الأصلية والمحلية ينبغي أن تكون حرة في اعطاء أو منع حق التوصل الى أي كيان خارجي يرغب في استعمال معارفها التقليدية. وقد لوحظ أيضا أن عددا من قواعد البيانات التي تقوم بانشائها الكليات الخارجية الخارجة عن نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية انما هي قواعد بيانات تتمشى مع خطوط بون الارشادية بشأن متطلبات الاتفاق الحر المسبق عن علم أو مع مقررات اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤١- ومن الشواغل المتصلة بهذا الموضوع هو أن التسجيل والتوثيق يمكن أن يجعلا المعرفة واقعة في نطاق الملكية العامة وبذلك يؤثر في الطابع السري والحقوق الأخرى، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية. ومثلا، ان المعرفة الداخلة في نطاق الملكية العامة قد لا تعود مؤهلة لحقوق الملكية الفكرية، التي يمكن أن تستبعد حائزي المعارف من الحصول أيضا على منافع الملكية الفكرية لأن حائزي المعارف لن يعودوا مستطيعين أن يطلبوا الحصول على براءات اختراع وحقوق تأليف أو غير ذلك من أشكال الحماية الفكرية. وهناك مسألة مماثلة أثيرت في كلتا المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفي نطاق اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي أنه لماذا وما هي الأمور التي ينبغي القيام بها فيما يتعلق بالمعارف التقليدية التي دخلت فعلا في نطاق الملكية العامة وهل يمكن اعطاء حماية لها أم لا. بيد أن توثيق المعارف التقليدية لا يعني أنها تصبح بصفة آلية جزءا من الملكية العامة. وهناك مجال لحفظ السرية وللإستعمال الخاضع لقيود. وبعض قواعد البيانات العامة وهيئات التسجيل مقصود منها أن تجعل المعارف ضمن نطاق الملكية العامة، في سبيل أن تكون دليلا على وجود معرفة سابقة أو وجود عملية كشف نقاب دفاعية (defensive disclosure). ويمكن أن تظل قاعدة البيانات الخاصة قاعدة سرية ولكنها لا تجعل المعارف داخلة في نطاق الملكية العامة وبذلك لا تكون دليلا على وجود معرفة سابقة. وبذلك في هذا الصدد من المهم أن يتم التوثيق والتسجيل وفقا لبعض خطط الملكية الفكرية، التي تسمح بحفظ السرية والإستعمال المقيد. وعلى هذا الأساس، ان التوثيق والتسجيل للمعارف التقليدية ينبغي القيام بهما مع النظر الى الأنظمة الموجودة المتعلقة بالملكية الفكرية، في سبيل الحفاظ كما ينبغي على مصالح المجتمعات الأصلية والمحلية وعلى المعارف التقليدية.

٤٢- ان اعادة توطين المعارف التقليدية التي تم تجميعها من قواعد البيانات التي قامت بتركيب عناصرها العناصر الخارجية الخارجة عن نطاق المجتمعات الأصلية والمحلية، هي جانب هام من الملكية والتحكم في المعارف التقليدية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية. وتفحص كثير من قواعد البيانات الخارجية لا يأتي بدليل على كيفية تجميع عناصرها، سواء أتم استشارة المجتمعات الأصلية والمحلية أو سواء أعطت تلك المجتمعات موافقتها الحرة المسبقة عن علم على نشر تلك المعارف وهل كان هذا الإستعمال مستمدا من المعارف التقليدية الموثقة في مشروعات التنمية. وفي المهمة ١٥ من مهام برنامج العمل الخاص بالمادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها، قام المؤتمر بتفويض الفريق العامل لوضع خطوط ارشادية من شأنها أن تسهل اعادة توطين المعارف بما في ذلك المعرفة الأصلية التقليدية. وتبعاً لذلك، فان الخطوط الارشادية لتوثيق المعارف التقليدية ينبغي أن تركز على مبادئ الملكية والتحكم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في المعارف التقليدية وأن تضع خطوطا ارشادية لاعادة توطين المعارف التقليدية في قواعد البيانات الوطنية والخاصة.

٤٣- ان التقاسم العادل للمنافع هو أيضا مجال يشغل بال المجتمعات الأصلية والمحلية. وحقيقة الأمر أنه يصبح في العادة قضية بعد حدوث التقاسم. والتحليل السابق بيانه للتوصل الى المعارف الموثقة قد أشار أيضا الى حالات لم يوجد فيها ببساطة أية منافع ناشئة عن المجتمعات المعنية أو عن حائزي المعارف. وفي الحالات التي منحت فيها بعض المنافع الى المجتمعات الأصلية والمحلية

يبدو أن الحكومات والشركات تفترض أن التعويض المالي أو المنافع كافية للوفاء بأغراض المجتمعات المعنية. ولا يعطى في المعتاد الاقليل من الاعتبار للمنافع الأخرى التي قد يكون أحد المجتمعات راغباً فيها. وهناك نهج أشد شمولاً في الوفاء باحتياجات المجتمعات الأصلية والمحلية، ينبغي الأخذ به. وهناك كذلك كما سبق أن ذكر، أهمية في النظر في من تتدفق اليه المنافع فعلاً. ونظراً لذلك، قد يكون من المفيد للأطراف في الاتفاقية أن تنتظر في الشروع في العنصر ٤ من مهام المرحلة الأولى من برنامج العمل الذي يخص التقاسم المنصف للمنافع.

دال - قضايا أخرى

٤٤- إلى جانب القضايا التي سبق وصفها، تأتي الحاجة إلى تحسين معارف المجتمعات بحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالأنظمة القانونية. إن المجتمعات الأصلية والمحلية كثيراً ما تشعر أنها لا تملك المعرفة الوافية بالقانون المتعلق بالموضوع أو بالمشورة القانونية اللازمة عند معالجة هذه الأمور. وبذلك فإن أغراض قاعدة البيانات يمكن أن تثبط بعدم وجود انسجام واف مع القوانين الواجبة التطبيق والأطر الموجودة. إن المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية بأمر توثيق المعارف ينبغي أن تكون على بينة من الاعتبارات الخارجية واجبة التطبيق على مشروعها.

٤٥- هناك شاغل آخر في هذا الموضوع هو عدم الاستعمال السديد للمعارف أو للموارد المتصلة به، خصوصاً عندما تكون المعرفة أو الموارد مستعملة لأغراض غير التي تم الاتفاق عليها أو توقعها من جانب حائزي المعارف. وقد كان هناك كثير من الأحداث التي قيل أنها وقعت وتعلق بهنك الاتفاقات المعقودة مع المنظمات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالسرية أو بمجرد تدابير أمنية متعلقة بقواعد البيانات، كان مقصود منها أن توفر وصولاً محدوداً ولكنها أدت إلى توزيع المعارف. وفي بعض الأحيان إن هذا التوزيع قد حدث حتى بعد المشاورة والاتفاق مع المجتمعات المعنية وعلى الرغم من حسن نية من أنشأوا قاعدة البيانات.

٤٦- كانت هناك بعض المناقشات المتعلقة بما يجب حمايته في قاعدة من قواعد البيانات. إن التدابير القانونية ينبغي أن تركز على حماية المعارف التقليدية الداخلة في قواعد البيانات، بدلاً من حماية تكنولوجيات قواعد البيانات. وعلى هذا الأساس، فإن حماية قواعد البيانات قد لا تعني حتماً حماية محتوياتها. وهذا التمييز يحتاج إلى الإشارة إليه في سبيل استبعاد العواقب غير المرغوب فيها.

٤٧- أوصى Hardison أن السجلات أو وسائل التوثيق الأخرى يمكن أن تكون جزءاً من خطة حماية أوسع للمعارف التقليدية وألا تكون غاية في حد ذاتها. بيد أن بعض المجتمعات الأصلية والمحلية قد أعربت عن قلق بشأن السياق القانوني (أو القوانين ذات الصلة) إذ أنها لن يتم وضعها بمشاركة كاملة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى عندما تكون قاعدة البيانات جزءاً من نظام أوسع، فإن وجود معرفة سابقة في قاعدة البيانات لا يضمن الحماية ضد براءات الاختراع غير المرغوب فيها. وحفا إن انتهاكات القوانين أو الخطوط الإرشادية المتصلة بالموضوع يمكن أن تكون أمراً يستغرق كثيراً من الوقت والمال، وينطوي على كثير من الصعوبات. ولا داعي للقول بأن التغلب على براءات الاختراع الموجودة هو أيضاً أمر يقتضي مثل ذلك أو أكثر من المال والوقت. وعلى هذا الأساس، فإن قاعدة البيانات على الرغم من أن المقصود منها أن تحمي المعارف التقليدية من براءات الاختراع غير المرغوب فيها، قد لا تؤدي هذه الوظيفة فعلاً، بينما لا تزال تكشف النقاب عن المعارف لسائر أجزاء العالم. وقد اقترح البعض جعل الحصول على بيانات قواعد البيانات هذه مقصوراً على مكاتب براءات الاختراع. ومرة أخرى، إن هذه القضية أمر يسلط الضوء على الحاجة إلى معرفة الأهداف المنشودة من قاعدة البيانات وكذلك معرفة الأطار الذي سوف تعمل فيه. وتسلط الضوء كذلك على الحاجة إلى إنشاء أنظمة فريدة من الحماية، مع المشاركة الكاملة والفعالة من جانب المجتمعات ذات الصلة لكفالة أن يحقق السياق القانوني لقواعد البيانات الغرض المنشود من حماية المعارف التقليدية.

٤٨- قد حاج البعض أن إنشاء قواعد البيانات قد يضع عبءاً غير ضروري على المجتمعات المعنية. حقيقة يبدو أنه من النادر نسبياً أن يستعمل عنصر من عناصر التراث الثقافي لأغراض تسجيل حق ملكية بموجب حق التأليف. وعلى هذا الأساس، إن مطالبة المجتمعات الأصلية والمحلية بكشف النقاب والتسجيل وبأن تفقد احتمالاً تحكماً في المعارف التقليدية لحمايتها ضد شكل نادر من أشكال الاستغلال، أمر قد يعتبر أكثر وطأ مما هو لازم. وعلى هذا الأساس، فإن استعمال السجلات ينبغي أن يكون متناسباً مع

المشكلات التي يتوقع أن تحلها السجلات. وفي النهاية ينبغي أن يكون للمجتمعات الأصلية والمحلية أن تحدد بنفسها هل مثل تلك القاعدة من البيانات تكون قاعدة مفيدة أم لا.

٤٩- وأخيرا قد اقترح البعض أن المشروعات الضعيفة التنفيذ الخاصة بالتوثيق والتسجيل، يكون من شأنها الاضرار بهيئة المعارف التقليدية بدلا من حمايتها والحفاظ عليها. وهذا يثير مسألة الحاجة الى كفالة أن تقوم المجتمعات الأصلية والمحلية التي تريد السعي الى تنفيذ خيار توثيق معارفها، أن تكون تلك المجتمعات مزودة ببناء القدرة اللازم والموارد لفعل ذلك.

٥٠ - النتيجة المستخلصة

٥٠- ان توثيق وتسجيل المعارف التقليدية كوسيلة لحفظها وحمايتها، كانا هما الغرض من عدة وثائق ودراسات خلال بضع السنوات السابقة. وعلى الرغم من أن منافع توثيق المعارف التقليدية قد تكون منافع هامة، الا أن هناك أيضا كثيرا من القضايا والشواغل التي تؤثر في المجتمعات الأصلية والمحلية بطرق شتى، سواء من خلال شؤون التوصل والملكية والثقافة وغيرها، والتي يمكن أن تسبب احباطا لأغراض مشروع التوثيق. والمنافع والعيوب المرتبطة بتوثيق المعارف التقليدية في مجتمع ما أمر يحتاج الى تفحصه وتحقيق التوازن فيه بعناية. وقد يكون ثمة حاجة الى خطوط ارشادية بشأن توثيق وتسجيل المعارف التقليدية، تسلط الضوء على كلا المنافع والتهديدات المحتملة لكفالة أن تتخذ المجتمعات الأصلية والمحلية قرارات قائمة على أساس علم سابق. وعلى هذا الأساس، هناك عدة مشروعات بأشكال أخرى، تم علاجها ومناقشتها في كثير من القضايا التي أثرت في هذه الوثيقة.

خامسا - مشروع توصيات للعمل المستقبلي

بشأن امكانية وضع خطوط ارشادية تقنية لتسجيل

وتوثيق المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

٥١- ان الفريق العامل المعني بالمادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام قد يرغب في توصية مؤتمر الأطراف بما يلي:

ان ينكر المقرر ٥/٨ بء، الفقرة ٥، الذي طلب من الفريق العامل المعني بالمادة ٨ (ي) أن يستكشف امكانية ايجاد خطوط ارشادية تقنية لتسجيل وتوثيق المعارف التقليدية وابتكاراتها وممارساتها، وتحليل التهديدات الاحتمالية الناشئة عن توثيق حقوق من يملكون المعارف التقليدية والمعارف والممارسات المتصلة بها، مع المشاركة الكاملة الفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية؛

وان يؤكد الدور الرئيسي للمجتمعات الأصلية في ثقافات المجتمعات الأصلية والمحلية وحقوق تلك المجتمعات على ما لديها من معارف وابتكارات وممارسات؛

وان يعترف بأن توثيق وتسجيل المعارف التقليدية ينبغي أن يكون ذا منفعة أولا للمجتمعات الأصلية والمحلية وأن تكون مشاركتها في مثل هذه الخطط مشاركة طوعية وليست مطلبا مسبقا لحماية المعارف التقليدية؛

وان يلاحظ عمل المنظمات الأخرى المعنية بالخطوط الارشادية لتوثيق المعارف التقليدية مثل ايجاد محفظة أدوات لتوثيق المعارف التقليدية من جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتوثيق مشروعات المعارف التقليدية التي اقترحتها اليونيسكو ومرغوبية تنسيق هذا العمل داخل الأنظمة الدولية؛

وان يلاحظ كذلك توثيق المعارف والمبتكرات والممارسات التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية لغرض حماية المعارف التقليدية باعتبارها أمرا لا يمكن في حد ذاته أن يحقق الحماية وأنها تقتضي الاتفاق المسبق عن علم والمشاركة الفعالة والكاملة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في استعمال معارفها وينبغي أن تستكمل بأنظمة فريدة للحماية؛

١- يطلب من الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية أن تساند وتساعد المنظمات الحكومية والدولية على الاحتفاظ بالتحكم وبملكية معارفها التقليدية وابتكاراتها وممارساتها المتصلة بها، من خلال اعادة توطين المعارف التقليدية في قواعد البيانات الوطنية والخاصة وبمساعدة بناء القدرة وبناء البنيات الأساسية اللازمة والموارد بقصد تمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من اصدار قرارات عن علم بشأن توثيق المعارف التقليدية.

٢- فيما يتعلق المقرر ١٠/٦ واو، الفقرات ٣٥-٣٨^{١١}، يطلب من الأمين التنفيذي أن يتعاون مع UNPFIL واليونسكو والـ WIPO (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) في بناء وتطوير قاعدة محفظة أدوات الـ WIPO بشأن توثيق المعارف التقليدية، مع معالجة كل من المنافع والتهديدات الاحتمالية لتوثيق المعارف التقليدية وذلك في تعاون مع الـ WIPO، لجعل محفظة الأدوات متاحة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وبوابة المعلومات الخاصة بالمعارف التقليدية.
